عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / مديرية شرطة المرور العامة مع التحية

تصل الصفحة بين وقت وآخر شكاوى عدة من المواطنين المراجعين لموقع تسجيل السيارات في الموقع الخاص بشركة الظلال، من سوء تعامل بعض المنتسبين مع المراجعين فضلا عن اضطرار المراجعين الى الوقوف فترات طويلة في طوابير تحت رحمة السماء سواء في فصل الصيف او في فصل الشتاء، من دون ادنى اهتمام بحالتهم.. حبذا لو قام فريق من المديرية العامة لشرطة المرور بزيارة موقع تسجيل السيارات ليتعرف على معاناة المواطن هناك، ومن ثم محاسبة المقصرين ومعالجة الخلل.

مجرد كلام

لكل عراقي حق في أرض العراق، شعار ظل حتى اللحظة عائماً في فضاءات العبارة اللغوية من دون ادنى تطبيق واقعي، وظلت الحكومات طوال عقود متوالية تتجاهل هذا الحق حتى انفجرت مشكلة التجاوز على اراضي الدولة بعد زلزال التغيير، وشكا مواطنون في بعض المحافظات مؤخرا من قيام السلطات المحلية بإزالة دور ومنازل مقامة على ارض مملوكة للدولة، ، وعلى أية حال لا تزال قضية المتجاوزين على ممتلكات وأراضي الدولة قائمة ولا تزال شكاوى المواطنين مستمرة، وكان مجلس النواب قد ناقش هذا الموضوع في كانون الأول الماضي ورأى أن من الأفضل وقف إجراءات إزالة التجاوز لحين اتخاذ الدولة إجراءات تكفل للفقراء من المتجاوزين سكناً ملائماً، وكان المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب آيدن اقصو قد أكد إن فترة الوقف مؤقتة معتبراً أن أصل المشكلة مخالفة قانونية ارتكبها الأفراد، غير أنه أقرّ أيضا بأن معضلة التجاوز كبيرة بالفعل وان العراق لم يتمكن من حلها على مدى السنوات السبع الماضية.

يأمل العراقيون من (المتجاوزين) وما أكثرهم ان يتفهم المسؤولون حقاً جسامة مصيبتهم، ومصائب عوائلهم واطفالهم..

كاظم الجماسي

كاريكاتير ..... عادل صبري

تقرير

بين مؤيد ومعارض

يجري البدء في تنفيذ مشروع ١٠×١٠

□ بغداد/ نادية الجوراني

على خلفية انحسار العنف السياسي وتحسن العمل الذي أتاح فرصاً استثمارية جيدة اخذت الشركات العربية والاجنبية تبدي رغبتها في الاستثمار في السوق العراقية وفي قطاعات مختلفه وهذا بحد ذاته يعتبر مؤشراً ناجحاً على نمو اقتصادي في السوق العراقية بعد سنوات من الركود.

بصدد هذا الموضوع كانت لجريدة المدى هذه الزيارة الميدانية الى امانة بغداد وذلك للتعرف على بعض خططها الاستثماريه لعام ٢٠١١، وقد شغلنا منذ دخولنا بموضوع هو اكبر واهم حدث في العراق لهذه السنة مشروع ١٠X١٠ ، وقد اخذت الامانة على عاتقها مهمة المباشرة في تنفيذ هذا المشروع الذي يعد من المشاريع الستراتيجية المهمة والمنفذة وفق المقاييس والمعايير الدولية، ان هذا المشروع يتلخص في بناء وحدات سكنية في مدينة الصدر، ويؤشر تغييرا في عادات السكن لدى مواطني المدينة، ويسهم ايضا في إيقاف زحف البناء العشوائي في الاحياء السكنية التي تحولت الى مناطق غير منظمة ويعد بالدرجه الاساس واجهة حضارية تمثل علامه في الطريق الصحيح، ومن أجل تسليط الضوء على بعض من ملامح هذا المشروع العملاق كان لنا هذا الحوار مع الاستاذ حيدر صبحي الذي حدثنا قائلا : انه قفزة حضارية للنهوض بالواقع الخدمي لمدينة الصدر واصلاح البنى التحتية التي تعرضت للتخريب والدمار بسبب تواجد القطعات العسكرية الامريكية والعراقية فيها خلال سنوات الحرب، لذا باشرت الامانة إبرام عقد مع شركة مقاولات تركية،وقد غادر وفد من الامانة الى تركيا للتوقيع على عقد الاتفاق وكنت احد اعضاء هذا الوفد.

وبصدد المباشرة بالتنفيذ أفاد صبحي: ستكون المباشرة خلال هذا الشهر وبسقف زمني امده عشر سنوات، ودلالة الرقم(١٠×١٠) تعني تشييد وحدات سكنية بمساحات مختلفة، وسيحتوي كل مجمع سكني على عشر شقق بعشرة طوابق أي سيضم كل طابق شقة سكنية واحدة مستقلة، وكانت الكوادر المختصة في امانة بغداد قد وضعت خطة متكاملة تشتمل على مرحلتين الأولى: تمثل التعويضات أي يصار الى تقييم الدار للعوائل اللذين لايرغبون بالسكن العمودي ويكون التعويض بمقدار مساحة الدار اي ان التقييم سيبلغ مليون دينار عراقي للمتر الواحد والمرحلة الثانية تكون حسب الاختيار اما ان يختار شقة ضمن الوحدات السكنية او ان يحصل على مبلغ مقابل مساحة الدار والتعويضات الآن قيد الدراسة ، فهي إما ان تكون حسب مساحة الدار او مبلغاً ثابتاً مقداره ٢٠٠ مليون دينار عراقي، وفي كل الاحوال سيصار الى العمل بالتعويض وفق الخطة، كما مساحات الشقق الجديدة ستكون مختلفة من حيث المساحة، فهناك وحدات مساحتها ١٢٠م وهناك وحدات مساحتها ١٤٠م و ١٦٠م و١٨٠م .

وعلى المستوى الشعبي يقول كاظم خالد كطوف/ أحد شيوخ عشيرة بني لام/ يسكن مدينة الصدر الداخل قطاع ٦٠ : باعتباري مالكاً لدار في المدينة ارحب كثيراً بفكرة هذا المشروع فهو يعد إنجازاً ضخماً لحل أزمة الإسكان ويكون بمقدوري الحصول على سكن مستقل ومتطور لي ولاطفالي.

أما المواطن ستار جبار الهاشمي الساكن في قطاع ٩٠ . شارع الجوادر فيقول : نحن فرحون للالتفاته العظيمة من لدن رئيس الوزراء وأمانة بغداد وبشرى خير كبداية لحكومة جديدة ..

فيما عارض فكرة هذا المشروع بعض من كبار السن في المدينة، وأيدهم في ذلك عدد من مربي الطيور وحائزي بعض الحيوانات ومنها الماشية ويعتقدون ان تنفيذ هذا المشرع سيجر الوبال على أرزاقهم فضلاً عن هواياتهم..

صح النوم!!!

المهجّرون في ديالى ومنحهم الحكومية

□ متابعة/ المدى

ما يزال العديد من المُهجرين في محافظة ديالى يواجهون صعوبات معيشية جمّة، إذ يقف العشرات منهم في طوابير امام دائرة الهجرة والمهجرين في بعقوبة علّهم يحصلون على المنح التي خصصتها الحكومة لهم والتي تتراوح بين ٢٥٠ – ٣٠٠ ألف دينار للعائلة الواحدة.

ويقول بعض الذين حملوا معاملاتهم وتجمّعوا امام باب الدائرة، ان الاجراءات الروتينية التي تواجههم فاقمت معاناتهم بعد أن ذاقوا ويلات التهجير، وحرمتهم من تلك المنح التي يراها البعض، لا تسمن ولا تغني عن جوع.احدى النساء المهجرات من مدينة بعقوبة قالت: انها لم تتمكن من الحصول على ألمنحة لكثرة العراقيل التي وضعتها الدائرة، مبينة انها اهدرت الوقت من اجل الحصول على مبلغ الـ ٢٥٠ ألف دينار دون جدوى، وقالت مواطنة اخرى انها لم تحصل على مبلغ المنحة منذ عام، موضحة انها لا تملك اي راتب شهري، وان زوجها رجل مسن خدم في الجيش العراقي السابق.

وتحدث العديد من المهجرين بمرارة عن المعاناة والآلام التي كابدوها، مشيرين الى إن دائرة الهجره والمهجرين بدلاً من ان تخفف من معاناتهم، اضحت عبئا وهمّاً يضاف الى همومهم. ويقول المواطن أبو عبد اللطيف انه انفق الكثير من المال ذهاباً ومجيئاً الى دائرة الهجرة دون ان يحصل على مبلغ المنحة، ويبدو ان الشكاوى المتكررة التي توجه بها المهجرون الى مجلس محافظة ديالى دفعت برئيسة لجنة المهجرين في المجلس أزهار عبد الحميد الى زيارة دائرة الهجرة والمهجرين للاطلاع على سير العمل في الدائرة وللتعرف على هموم المواطنين بصوره مباشرة، وقالت انها تناشد وزارة الهجرة والمهجرين الاهتمام بهذه الشريحة التي هي بأمس الحاجة الى الرعاية، من جهته قال مدير دائرة الهجرة والمهجرين في ديالى حسين ياور علي: ان العديد من المهجرين لم يتمكنوا من الحصول على المنحة المخصصة لهم، بسبب عدم قيامهم بتحديث بياناتهم بصورة دورية لدى الدائرة.

آمال مشروعة للمعلمين بحصولهم على مخصصات المهنة

□ المدى/ وكالات

شريحة المعلمين واحدة من الشرائح التي عانت مظلومية كبيرة إبان العهود السابقة، وظل المعلم يتقاضى راتباً شهرياً يعد في أسفل قائمة الرواتب الحكومية طوال زمن امتد لعشرات السنوات، ولم تجد مناشداتهم آذاناً صاغية طوال السنوات التالية للتغيير، على الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على رواتبهم إلاّ أنهم يستحقون مخصصات المهنة اسوة بغيرهم من منتسبي وزارات الدولة الاخرى.يقول احد المعلمين: انه بات لا يثق بالتصريحات المتعلقة برفع رواتب هذه الشريحة من الموظفين، بالرغم من تفاؤله بالحقبة الوزارية الجديدة، مقارنا إياها برواتب كبار المسؤولين، وشدد على ضرورة تحسين مستواهم المعاشي، لأن ذلك من شانه أن يؤدي الى القضاء على مظاهر الفساد داخل المدارس، ويحد من لجوء العديد من المدرسين الى التدريس الخصوصي وغير ذلك من الامور.

فيما يقول الوكيل الإداري لوزارة التربية علي الابراهيمي ان ليس لدى الوزارة ما يخولها صلاحية رفع رواتب المدرسين والمعلمين في عام ٢٠١١، عبر زيادة مخصصات المهنة، كما تؤكد مصادر مسؤولة في الوزارة التربية. ويذكر الإبراهيمي ان زيادة الرواتب أمر مرتبط بسياسة الدولة وامكاناتها المالية، مشيراً في الوقت نفسه الى وجود مطالبات من قبل الوزارة برفع المستوى المعيشي للمعلمين والمدرسين من خلال تحسين رواتبهم الشهرية، كما لفت الى قيام الوزارة برفع الضرر الذي وقع على العديد من المعلمين والمدرسين من ذوي الخدمة، من ناحية رفع التسكين عن درجاتهم الوظيفية وتعديل رواتبهم.

كما يؤكد أعضاء في مجلس النواب دعمهم توجه وزارة التربية، اذا كان يسير باتجاه رفع المستوى المعيشي لشريحة المعلمين والمدرسين عن طريق زيادة رواتبهم، تقول النائبة عن كتلة العراقية عالية نصيّف ان البرلمان سيتبنى هذا الموضوع، لجهة تخصيص ميزانية خاصة به ضمن موازنة عام ٢٠١١. ويأمل المعلمون خيراً بتلك الوعود وبانتظار ما تفرزه سيرورة عمل الحكومة الجديدة.

وخزة

مديرو المدارس

□ دريد ثامر

ما زال بعض مدراء المدارس يعانون عدم فهم دورهم الحقيقي والتربوي عندما تقع عليهم هذه المسؤولية المهمة التي تمس حياة فلذات اكبادنا خصوصا في بداية خطواتهم الاولى في عالم التربية والتعليم الذي يتطلب من الجميع : المدرسة وأولياء الأمور المزيد من الجهود لخلق جيل قادر على ان يلبي طموحات البلاد ، وتأتي أهمية إعداد مدراء المدارس إعدادا صالحاً من اجل ان يتمكنوا من تأدية واجباتهم بصورة فعالة، لا ان يتم وضعهم عشوائيا دون معرفة قدراتهم أو جعل بعض المدراء في مدارسهم لمدة طويلة تصل اكثر من عشر سنوات، وكأن كرسي المدرسة قد اصبح ملكاً لهم بحيث بدا للجميع ان الجهات المسؤولة قد عجزت عن إيجاد البديل المناسب لهم، أو التغاضي عن دور الشباب منهم في امتلاك حقهم في ممارسة هذا الدور، بينما يوجد الكثير من الهيئات التعليمية رجالاً ونساءً من الذين يمتلكون من المؤهلات ما لا يستطيع المدراء انفسهم ان ينالوه، فصارت نجاحات المدارس بسبب وجود معلمين ومعلمات كفوءات لا مدراء كفوئين، ومن الطبيعي فإن الإعداد وحده لا يكفي لجعل أي فرد مديراً ناجحاً إذ ان هناك اشياء اخرى ينبغي ان تتوافر في المدير، فالتعامل بالخلق الحسن مع الهيئات التعلمية والطلاب له منحى إيجابي على ما يجري في المدارس من تربية وتعليم وسواهما والمدير بإتباعه طرائق التعامل الانساني، لا سبل الصراخ والتطير من كل شيء حوله وكأنه يعكس ما يدور في بيته من مشاكل الى المدرسة، كل ذلك له ذات تأثير كبير على الجو الذي يعم المدرسة وعلى الروح المعنوية للمعلمين او المدرسين وعلى قيامهم باعمالهم بصورة ناجحة ، فبدل التعامل بازدواجية ما بين معلم او مدرس واخر يتم التعامل بصورة متساوية و الابتعاد عن تلك الممارسات غير الحضارية التي تسيء إلى العلاقة ما بين الهيئات التعليمية والتدريسيين ومابين إدارات المدارس لان ما يزرع في المعلم يطرح ثمره من خلال نجاحات الطلاب حتى يراهم الجميع مثلاً أعلى يحتذى به، والا اصبحت المدارس داراً ليس لتعليم الاطفال روح المحبة والوئام في ما بينهم وهم يرون امام أعينهم البريئة تعامل بعض ادارات المدارس مع الهيئات التعليمية باسلوب غير مهني ينم على أنهم غير مؤهلين لاعتلاء هذا المنصب الذي يعده الكثير منصبا تربويا ما جعل اغلب الطلاب يرفضون الذهاب الى المدارس صباحاً خوفاً من هذا المدير او تلك المديرة، إذ أن ذلك الأسلوب سيسهم في خلق كارثة مستقبلية إلا إذا ما حاولت الجهات المسؤولة تصحيح المسار بمحاسبة او طرد مثل هكذا نماذج تسيء للعملية التربوية.

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

سواء صحت السماء أو أمطرت، وسواء كان الفصل صيفاً أو شتاءً فإن منطقة تحت جسر محمد القاسم في تقاطع المعهد القضائي، تبقى طافحة بمياه المجاري على الدوام!